

وليد الخالدي

خمس مقالات عن فلسطين عشية انتهاء الانتداب البريطاني

كُتبتُ هذه المقالات الخمس على التوالي في بيروت في صحيفتي "بيروت" و"الديار" اليوميّتين، وكان صاحب الأولى ورئيس تحريرها الأستاذ محيي الدين النصولي، بينما كان الأستاذ حنا غصن صاحب "الديار" ورئيس تحريرها، وكانت تربط صداقة بين كليهما وبيني على الرغم من فارق السن بيننا.

يلاحظ أن المقالة في "الديار" بتاريخ ٦/٢/١٩٤٨ هي بشكل كتاب مفتوح إلى الملك عبد العزيز آل سعود، وأنها تشير في مطلعها إلى كتاب مفتوح آخر كنت قد وجهته إلى جلالته "منذ مدة". والإشارة هذه إلى كتاب مفتوح سابق أول نشره لي الأستاذ النصولي في صحيفته "بيروت" في الموضوع إياه (أي الرابط بين مصالح أميركا البترولية والقضية الفلسطينية)، وموجّه إلى جلالته أيضاً.

وحيث إنني استقلت من المفوضية الأميركية بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، وإن مقالتي الأخيرة في "بيروت" كانت بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٤٧، فالأرجح أن المقالة نُشرت في "بيروت" خلال كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، غير أن الحكومة السعودية احتجّت في حينه على المقالة، مما أدّى إلى إغلاق جريدة "بيروت" من قبل الحكومة اللبنانية لمدة أسبوعين.

والغريب أن جميع المساعي للحصول على نص هذا الكتاب المفتوح الأول ذهبت سدى، وأن عدد جريدة "بيروت" الذي نشره اختفى من جميع مجموعات الجريدة المتوفرة، بما في ذلك مجموعات كل من المكتبة الوطنية ومكتبة الجامعة الأميركية ومكتبة مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

صدرت هذه المقالات خلال الأسابيع التي تلت قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، بتأثير الضغوط الهائلة التي مارستها إدارة الرئيس هاري ترومان على الدول الأعضاء، وكان ترومان قد خلف الرئيس روزفلت، إذ كان نائبه لدى وفاة الأخير في سنة ١٩٤٥.

وقعت الأسابيع التي صدرت فيها المقالات الخمس خلال الأشهر الأخيرة من الانتداب البريطاني، ذلك بأن لندن كانت قد أعلنت تديساً أنها لن تشترك في تنفيذ التقسيم، وستنسحب من فلسطين كلياً وتنتهي انتدابها عليه في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨.

شهدت الفترة ما بين ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ و ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ الثورة الفلسطينية الكبرى الثانية ضد التقسيم، حيث كانت قد سبقتها الأولى ضد مشروع التقسيم البريطاني الذي أوصت به لجنة التحقيق الملكية البريطانية برئاسة اللورد بيل (Peel) في سنة ١٩٣٧، وهي الثورة التي دامت حتى أواخر سنة ١٩٣٩، وأدت إلى صدور الكتاب الأبيض البريطاني الذي تخلّى عن مبدأ التقسيم في السنة ذاتها.

كنتُ في سنة ١٩٤٥ قد حصلتُ على شهادة بكالوريوس في التاريخ الإغريقي والروماني القديم واللغة اللاتينية من جامعة لندن، والتحقْتُ بَعْدَ ذلك بالمكتب العربي في القدس، وكانت "الجامعة العربية" المؤسسة حديثاً قد أسسته للتو، وكلفت المحامي الفلسطيني موسى العلمي بإدارته. وكان للمكتب العربي فروع في كل من لندن ونيويورك وواشنطن، وكانت مهمته التصدي للدعاية الصهيونية والدفاع عن الحقوق العربية في فلسطين.

وتولّى المكتب العربي في القدس في سنة ١٩٤٦ إعداد الملف عن القضية لتقديمه إلى اللجنة الأنجلو - أميركية للتحقيق في القضية التي اضطرت بريطانيا إلى تأليفها بسبب تبنيّ الرئيس ترومان المواقف الصهيونية بلا حدود أو شروط أو خجل. وشملت مهامني في المكتب العربي الاتصال بالصحافيين الأجانب ومساعدة المشرف على إعداد الملف عن القضية للجنة الأستاذ ألبرت حوراني، وشاركني في مساعدة حوراني الزميل الراحل برهان الدجاني.

وفي إثر صدور تقرير اللجنة الأنجلو - أميركية في أيار/مايو ١٩٤٦، قررتُ الانتقال من القدس إلى بيروت حيث كنت قد تزوجت في سنة ١٩٤٥ بسيدة لبنانية هي رشا سليم سلام (أم أحمد)، رحمت الله عليها، وصدف أن أعلنت "المفوضية" الأميركية في بيروت بَعْدَ قدومي إليها عن منصب خالٍ لملحق صحافي فيها، فقدمت طلبي لملء المنصب، ولم يكن للولايات المتحدة سفارة في البلد بعد، وقَبِلَ طلبي وعُيِّنْتُ في المنصب.

ومن بين القضايا قيد التداول حينذاك في الصحافة وفي الرأي العام العربي، احتلت الصدارة قضية البترول العربي ودوره في الصراع مع الصهيونية والخلاف مع الولايات المتحدة بسبب انحيازها إليها ودور الرئيس ترومان بالذات وكيفية الاستفادة من احتياج الغرب إلى البترول العربي، وكانت المملكة السعودية قد وقّعت مع شركة أرامكو اتفاقاً للتغيب عن البترول، كما وقّعت اتفاقاً مع شركة التابلاين الأميركية لنقله بالأنابيب إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط عبر الدول البيئية: شرق الأردن وسورية ولبنان، ولم تكن برلمانات هذه الدول بعد قد أقرّت مرور أنابيب التابلاين عبرها، وكان من أهم دوافعي إلى الالتحاق بمنصب الملحق الصحافي في المفوضية نقل مشاعر الرأي العام العربي إلى واشنطن عن كل هذا وذاك كما تعبّر عنها الصحافة اللبنانية.

ولم يدم عملي في المفوضية طويلاً، إذ التحقت بها في أوائل سنة ١٩٤٧، وقدمت استقالتي منها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر خلال ٢٤ ساعة بعد قرار التقسيم.

استدعاني "الوزير المفوض" الأميركي المستر مكلينتوك (McLintock) وأمامه رسالة استقالتني ذات السطرين وسأل: "ماذا تتوقع أن تحدثه رسالتك؟" أجبت: "لا شيء سوى التعبير عن عمق استنكاري لسياسة بلدك". صمت مكلينتوك لحظة ثم وقف من وراء مكتبه ومدّ يده إليّ مصافحاً صامتاً، فشدتُ عليها وخرجت.

وليد الخالدي

I

الخطوة الحاسمة الأولى هي رفض التابلاين.. إن رفض سورية لمشروع التابلاين يعادل عمل ألف مكتب للدعاية في ألف مدينة أميركية...

جريدة "بيروت"، العدد رقم ٢٩٣١، ٢٠/١٢/١٩٤٧، ص ٣

الخطوات الإجرائية العادية - وأن تسمح للجمعيات الإرهابية الصهيونية في أميركا بجمع الأموال بصورة علنية لإلقاء القنابل على نساء وأطفال العرب الأمنيين في فلسطين.

على أميركا أن تختار

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أن تطلب أميركا من العرب امتيازات خاصة حيوية، كأن بيننا وبينها عشقاً وغراماً، إذ ما من شك أبداً - وذلك حتى بشهادة كبار الصحفيين الأميركيين، أمثال درو بيرسون ومحرر مجلة "التايم" الشهيرة - أنه لولا الضغط الدبلوماسي الأميركي على أغلبية الدول الصغيرة لما صدّق على مشروع "تمزيق" فلسطين، فيجب على الأميركيين وعلى المستر هال نفسه أن يختاروا نهائياً بين صداقة العرب وزبوتهم وبين صداقة اليهود وأصواتهم.

ويجب ألاّ يخطر ببال أحدهم وبالمستتر هال خاصة أنه بالإمكان الجمع بين هذا وذلك. وأنا أحب أن أوجه إلى المستر هال هذا السؤال

تلقينا من الوطني الغيور والصديق الكريم الأستاذ وليد أحمد سامح الخالدي الذي استقال من منصبه في المفوضية الأميركية فور صدور قرار التقسيم وموقف أميركا منه المقال التالي ننشره مثنين كل الثناء على إخلاصه ووطنيته:

على إثر تصريح المستر هال المدير العام لشركة التابلاين الأميركية عن موقف سورية تجاه اتفاقية الزيت تتجه أنظار وقلوب العالم العربي بأسره، نحو فخامة رئيس الجمهورية السورية وتنتظر من فخامته الرد الوحيد المنطقي على المستر هال، ألا وهو الرفض البات القطعي بالسماح لهذه الشركة بالعمل في الأراضي السورية، إلا إذا تراجعت أميركا عن سياستها الغاشمة نحو فلسطين واحترمت مشيئة الملايين من العرب وملوكهم ورؤساء دولهم في العيش كرماء ومستقلين في بلاد آبائهم وأجدادهم.

وإنه لمن العجب أن تقوم أميركا بإعلان حرب فعلية على العرب - وإن لم تتخذ فيها

كلا، إن دولة صغيرة كلبنان، لا يمكنها أن تتحمل شركة عظيمة عالمية كهذه، تشكل دولة ضمن دولة، بما يتبعها من نفوذ ومنتفذين لهم كلمتهم في كل ناحية من نواحي نشاط البلد. هذا، وأي شخص لا يدرك الحقيقة التاريخية البسيطة أن الاقتصاد لا محالة جالب للتسرّب السياسي والعسكري وللمراكز الممتازة، وأي بلد كابد أكثر من لبنان وسورية ويلات هذه المراكز الممتازة.

دعايات ومبالغات...

أمّا الادعاء بأن التابلايين ستحل جميع المشاكل الاقتصادية في هذا البلد وستضع حداً للبطالة، وتؤنن بابتداء عصر رفاهية وسعادة، ففيه الكثير من المبالغة، والأكثر من الدعاية والتمويه. إذ إنه من الممكن استخدام العدد نفسه أو أكثر من العمال الذين تستخدمهم أو سوف تستخدمهم التابلايين في أي مشروع وطني إنشائي كمشروع الري في الجنوب، مثلاً، يعود على البلاد بالخير دون ذيول ونتائج مشروع التابلايين الخطيرة.

ومن الناحية العالمية، لا حاجة للبنان وسورية بأن يلقيا بأنفسهما في أحد المعسكرين العالميين فيكونا عرضة لأول هجوم ساحق في حالة وقوع حرب عالمية ثالثة خصوصاً وأنهما لا يجنيان ثمرات الصداقة المتينة والمودة المتبادلة كالتالي بين أميركا واليهود، مثلاً. قبول التابلايين إذن، حتى في الحالات الطبيعية أقل ما يقال عنه أنه مجازفة سياسية.

الشخصي: "إذا كنت تقدّر حق التقدير أهمية صداقة العرب وتريد أن تحصل على زيتهم فلماذا لم تحاول بصفتك المدير العام للتابلان أن تنور الرأي العام الأميركي عن حقيقة الشعور العربي؟"

إن رفض اتفاقية التابلان من قبل سورية في هذه الظروف سيكون أقوى سلاح سلبي - إذا كان المجال لا يزال مفتوحاً لاستعمال الأسلحة السلبية - للتأثير على الشعب الأميركي وإيقاظه من ذلك السبات العميق الذي جعله يظن أنه الشعب الوحيد الذي يتعشق الحرية ويفهم معانيها بينما بإمكانه شراء وتخدير جميع الشعوب الأخرى بسحر دولاره. إن الدعاية لم ولن "تنور" ذهن الشعب الأميركي وسيوازي رفض سورية للتابلان عمل ألف مكتب دعاية في ألف مدينة أميركية.

كلام فارغ

أمّا قول المستر هال بأن التابلان لا علاقة لها بالسياسة فهو كلام فارغ. وأبلغ جواب عليه موافقة الكونغرس الأميركي على تصدير أنابيب البترول إلى الشرق العربي "على أساس خدمة المصالح الأميركية الاستراتيجية" (كذا).

إن وجود التابلان، حتى في حالات طبيعية في سورية ولبنان، يشكل خطراً حقيقياً على كيان الدولتين.

فنحن الآن، والتابلان لا يزال جنيناً، لا نسمع إلا بالتابلان، ولا نقرأ إلا عن التابلان، ولا نتحدث إلا عن شؤون التابلان، ولا نرى إلا سيارات التابلان، وموظفي التابلان.

II

أميركا لا تضمّر إلاّ السوء للعرب فاحذروا:

إن أوستن ممثلها في مجلس الأمن هو فحل من فحول الصهاينة

جريدة "بيروت"، العدد رقم ٢٩٧٣، ٢٧/٢/١٩٤٨، ص ٦

آخران هما: السناتور كوبلاند، والسناتور هاستنجز، وقد وضع كل من الثلاثة تقريراً عن مشاهداته في فلسطين تنافَسوا فيه في إرضاء أسيادهم، فكان النصر حليف أوستن. وفي شهر [تشرين الأول] أكتوبر عام ١٩٤٥، أي بعد مضي حوالي عشر سنوات على رحلته إلى فلسطين، وقف أوستن في الكونغرس بمعرض الدفاع عن مشروع القرار رقم ٢٤٧ الذي طالب بهجرة يهودية غير مقيدة وإنشاء (كومنولث) يهودي في فلسطين، والذي أقرّه الكونغرس فيما بعد، وقف وطالب بإدخال النص الكامل للتقرير الذي كان قد كتبه لعشر سنوات خلت في محضر الكونغرس كأساس ومصدر لتنوير أذهان زملائه الشيوخ. وكان أن وافق المجلس بالإجماع على طلب أوستن، فأتخذ التقرير الذي نوره أدناه صفة شبه رسمية تدلنا ليس على نوايا المستر أوستن نفسه فحسب، بل وعلى نوايا زملائه الشيوخ أيضاً.

الفصل الأول

يحاول فيه تبرير تدخّل أميركا بقضية

فلسطين فيقول:

"بما أن الألوف من الرعايا الأميركيين قد اتخذوا من أميركا قاعدة لإعادة فلسطين إلى الشعب اليهودي باذلين في هذا السبيل الفكر والمال والجهود، وبما أن أميركا قد وافقت على الانتداب البريطاني سنة ١٩٢٤، فللأميركيين ملء الحق في التحقيق في أعمال العنف والعصيان والإجرام التي يقوم بها العرب (كذا) في فلسطين."

على الرغم من الشائعات التي أخذت تتداولها الألسن في المدة الأخيرة، والتي كادت تقنع الكثيرين من ساسة الغرب وصحفهم بأن أميركا قد ابتدأت تتراجع عن سياستها الصهيونية، وذلك استناداً إلى "أساطير" ضغط شركات البترول على الحكومة الأميركية، واختلاف الرأي في النظرة الخارجية، فالحقيقة الثابتة هي أن أميركا ما زالت متمسكة تمام التمسك بسياسة التقسيم، كما صرّح بذلك المستر مارشال في التاسع والعشرين من كانون الثاني [يناير]، والمستر ترومان في الثاني والعشرين من كانون الثاني [يناير]، والمستر ترومان في الثاني عشر من شباط [فبراير] هذا العام، وأنها لن تدخر وسعاً لتحقيق سياستها الغاشمة هذه.

وليس من عجب في ذلك، إذ إن الحكومات العربية لم تتخذ حتى الآن أية خطوة جديّة للضغط على مصالح أميركا في الوقت الذي يقوم الصهيونيون فيه بأشد حملاتهم على ترومان كما ظهر واضحاً وجلياً من انتصارات المستر والاس الأخيرة في ولاية نيويورك. ولعل من أهم الدلائل التي تثبت سوء نية أميركا هو تعيين السناتور وارن أوستن لتمثيلها في مجلس الأمن عند بحثه مسألة فلسطين، والمستر أوستن هذا، كما يعلم القليلون، هو من ألد خصوم العرب، وفحل من فحول الصهاينة، وذو ماضٍ حافل بالجهاد والاجتهاد في سبيل إنشاء وطن يهودي في فلسطين.

جاء أوستن إلى فلسطين عام ١٩٣٦ إبان الثورة العربية الكبرى، موفداً من قبل الجمعية الصهيونية الأميركية، يرافقه شيخان أميركيان

الفصل الثاني

الاقتصادية فيستشهد بقول المستر موسى شرتوك ممثل الوكالة اليهودية، الذي صرّح له "بأنه إذا كان اليهود حقيقة هم الذين يستغلون العرب فلماذا لا يرحل العرب إذن عن فلسطين؟ ولماذا نرى العرب في الدول المجاورة يهاجرون إلى فلسطين بحيث تضاعف عدد سكان فلسطين العرب منذ تطبيق الانتداب؟"

أما بشأن الهجرة فيقول مستشهداً بالمستر شرتوك أيضاً: "إن مسألة الهجرة يمكن حلها إذا ما فُتحت أبواب شرقي الأردن للشعب اليهودي، فإن اليهود يشعرون بأن وطنهم قد سُوه بفصل شرقي الأردن عنهم، ولا داعي لخوف العرب من الهجرة إلى فلسطين وشرقي الأردن إذ إنه حتى ولو جاء خمسة ملايين يهودي إلى هذه البلاد فإنهم سيقبّلون أقلية بالنسبة إلى الجامعة والمملكة العربية الكبرى المزمع إنشاؤها."

الفصل السادس

يجيب فيه على حق العرب التاريخي في فلسطين كما يلي:
"أما بشأن الحجة العربية القائلة إن العرب ما برحوا يسكنون فلسطين منذ ١٣ قرناً، فيمكن الاستشهاد بتصريح المؤرخ والاقتصادي المشهور الدكتور روبين (وهو ممثل للوكالة اليهودية) الذي قال:

"لم يكن في فلسطين منذ مئة عام أكثر من مئة ألف من السكان، وكانت حينذاك بلاداً تركية وليست عربية. وبينما حارب اليهود ضد الأتراك في الحرب العالمية الأولى حارب عرب فلسطين مع الأتراك."

الفصل السابع

يذكر فيه أن معارضة العرب لليهود في فلسطين ليست حقيقية، بل هي من قبل أشخاص قلائل يريدون إرواء مطامعهم الشخصية.

يبحث فيه عن مركز العرب في فلسطين فيقول: "إن ثمانية في المئة من سكان فلسطين هم من الكنعانيين، أما الباقيون - باستثناء اليهود - فهم خليط من الإغريق والبيزنطيين والرومان والعرب. والقسم العربي هذا هو بنفسه خليط من العجم والأشوريين والصليبيين. والحقيقة هي أنه يوجد في فلسطين ستون أمة وعنصراً مختلفاً!"

الفصل الثالث

يتكلم فيه عن الدولة اليهودية فيقول: "حقاً لقد أتت الروح اليهودية بمعجزات كبرى في فلسطين. فلقد أصبحت الصحاري أحراباً والمستنقعات كروماً للعنب. فصدق القول بأن أنهاراً من الحليب والعسل أخذت تجري في فلسطين نتيجة أعمال اليهود الإنشائية، فكان من الطبيعي إذن أن تزهر فكرة الدولة اليهودية، وقد شجع اليهود على هذا إشارة ناظر الخارجية الأميركية المستر هيوز إلى الوطن القومي بعبارة 'الدولة اليهودية' في الخطاب الذي أرسله إلى المستر بلغور في السابع والعشرين من كانون الثاني [يناير] سنة ١٩٢٢!"

الفصل الرابع

"يفند" فيه حجج العرب عن أخطار الصهيونية الاقتصادية فيقول: "من البديهي أن العرب وليس اليهود هم الذين يسيطرون على اقتصاديات البلاد بدليل أن زراعة الموز في أريحا هي كلها في أيدي العرب، وأن للعرب القسم الأكبر في زراعة الخضروات، وأن نصف زراعة البرتقال هي في أيديهم أيضاً."

الفصل الخامس

يعود فيه إلى "تفنيد" أخطار الصهيونية

الفصل الثامن

يقول فيه إن الشعب الفلسطيني نفسه يعارض سياسة محاربة اليهود التي ينادي بها الزعماء العرب، ويروي قصة رواها له الميجور تولوخ، مدير شركة البوتاس اليهودية، وهي كما يلي:

”جاء يوماً أحد زعماء العرب (الأفندية) إلى مدينة أريحا العربية وقال مخاطباً الجمهور: أخرجوا بنا دقكم والحقوا بي لكي نقاتل اليهود لأنهم يريدون غزو بلادنا. فردّ عليه الجمهور قائلاً: اذهب من حيث أتيت فإننا لا نبالي إذا ما أخذ اليهود أراضينا فهم يعاملوننا أحسن من (الأفندية)!!“

الفصل التاسع

يرفض فيه حجج العرب القائلة إن البريطانيين وعدوا جلالة الملك حسين بإدخال فلسطين ضمن الدولة العربية المستقلة ويقول: ”يجب على البريطانيين أن يفهموا العرب بكل وضوح وحزم أنهم لم يفكروا قط بإعطاء فلسطين إليهم. ولو فعل البريطانيون هذا لساعدوا على خلق جو ملوئ الهدوء والسلام في فلسطين.“

الفصل العاشر

- يطالب فيه أوستن بما يأتي:
- ١ - إدخال شرق الأردن ضمن سياسة وعد بلفور.
 - ٢ - الهجرة غير المقيدة.
 - ٣ - إباحة بيع الأراضي لليهود في فلسطين وشرق الأردن وإعطاؤهم جميع الأراضي الأميرية.
 - ٤ - تشجيع وحماية الصناعة اليهودية.

الفصل الحادي عشر

ينتقد فيه بشدة سياسة ”اللين“ التي تتبّعها حكومة جلالته إزاء أعمال العرب ”الإجرامية“، ويطالب بفرض الحكم العسكري على جميع المناطق العربية.

هذه هي الآراء الفذة التي يُعرب عنها ممثل أميركا في مجلس الأمن في تقريره الأسود الذي وافق مجلس الشيوخ الأميركي بالإجماع على إدخاله في محضر جلسات الكونغرس في ١٧ كانون الثاني [يناير] سنة ١٩٤٥ ليكون مرجعاً لأبحاثهم، ومصدراً للإهامهم عند تقريرهم سياسة حكومتهم نحو فلسطين، فاحذروا أيها العرب.

III

شل المقاومة العربية هو هدف أميركا الرئيسي

إن خوف رئيس الولايات المتحدة على الأبرياء في فلسطين كخوفه على

الأبرياء في هيروشيما

جريدة ”بيروت“، العدد رقم ٣٠١٥، ١٦/٤/١٩٤٨، ص ٦

والحقيقة هي على العكس تماماً، فلا هناك تغيير، ولا هناك بادرة من شأنها أن تنفعنا، بل هناك شرك سياسي بارع (لم نتعود أمثاله من أميركا) يهدد ببلبلة الأذهان وتخدير الأعصاب/

اعتقد الكثيرون أن موقف أميركا الأخير تجاه فلسطين ينطوي على تغيير في سياستها لصالح العرب، أو، على الأقل، على خطوة، أو بادرة، من شأنها أن تفيدنا أكثر من أن تضرنا،

مشروع الهدنة!..

ومن أخطر ظواهر الوصاية هذه، مشروع الهدنة التي يُصر عليها المستر ترومان، بحجة المحافظة على أرواح الأبرياء في فلسطين، ولعل خوف رئيس الولايات المتحدة على الأبرياء في فلسطين كخوفه على الأبرياء في هيروشيما. ولو كان ترومان حقاً يبالي أقل بمبالاة بأرواح الأبرياء في فلسطين لما أطلق تلك التصاريح العنترية التي كانت السبب الرئيسي المباشر في استئساد الإرهابيين اليهود وتفاقم الحالة في فلسطين، على أنه لا يزال المجال مفتوحاً أمام فخامته، فما عليه إلا أن يمنع الإرغون والهاغاناه من جمع الإعانات في الولايات المتحدة، أو، على الأقل، أن يفرض ضريبة الدخل على هذه الإعانات التي يعفيها اليوم بحجة الإنسانية!

إن مشروع الهدنة يشكل خطراً عظيماً يفوق التصور، وقد يتوقف على قبوله أو رفضه قيام الدولة اليهودية أو انهيارها. فالحقيقة هي أن الهاغاناه، التي عقدت الوكالة اليهودية آمالاً كبيراً عليها، قد خيبت آمال أسيادها، وأظهرت خلال الأشهر الثلاثة الماضية عجزها في الدفاع عن الكيان اليهودي، والوكالة اليهودية، مهما بلغ الغرور، تدرك مغزى معارك نهاريا، وكفار عتسيون، ومشار هعيمك، وهي تدرك أيضاً أن الشهر الذي سيعقب انسحاب بريطانيا سيكون شهراً فاصلاً في تاريخ الشعب اليهودي، وأنه إذا كانت الهاغاناه عاجزة عن حماية المواصلات اليهودية، فكيف يكون بها الحال عند انسحاب بريطانيا وبلوغ المقاومة العربية الذروة؟

إن الوكالة اليهودية، إذن، بحاجة ماسة إلى مختلف الأسلحة الآلية الثقيلة، من المدافع، والدبابات، والطائرات، ولكن جلب هذه الأسلحة يحتاج إلى أسابيع وربما أشهر عديدة، فماذا يمنع حدوث هجوم عربي عام خلال هذه الأشهر؟ يكون الضربة القاضية على الحكم الصهيوني؟ من هنا نشأت فكرة ضرورة وجود تدبير،

ويهدف في الدرجة الأولى إلى شل المقاومة العربية.

ولكن لماذا اعتقد الكثيرون أن موقف أميركا الأخير يُجنى منه النفع؟ إن سبب ذلك هو أن بعض المتفائلين اعتقدوا أن أميركا قد اقترحت مشروع الوصاية بمثابة حل سياسي جديد يلغي المشروع الأول ويحل محله، ورأوا في الاقتراح هذا اعترافاً بخطأ مبدأ إقامة دولتين في فلسطين، وتسليماً ضمناً من قبل أميركا بمبدأ الدولة الواحدة، واعتقد هؤلاء أيضاً، أنه بالرغم من كون الوصاية تمديداً للانتداب، ليس إلا، فإن مجرد إلغاء التقسيم، وبالتالي ابتعاد الاعتراف الدولي بالدولة الصهيونية، الذي كان يهددنا مباشرة، إن مجرد هذا، يدعو إلى التفاؤل والانشرح.

ولكن أصحاب هذه الآراء كانوا مخطئين فيما اعتقدوا. فمشروع الوصاية الأميركي (مع مقاومتنا القطعية لأي مشروع وصاية) لم يكن تراجعاً عن سياسة التقسيم، ولا اعترافاً ضمناً أو علنياً بفشل هذه السياسة أو تلك، ولم يكن، في أي حال من الأحوال، حتى حلاً سياسياً، بل كان تدبيراً إدارياً محضاً، لا يراد منه إلا تحقيق السياسة الأصلية. فالتقسيم كان، ولم يزل، هدف السياسة الأميركية، وما الوصاية إلا الوسيلة والواسطة للوصول إلى هذا الهدف. ويكفينا دليل على ذلك التصريح الذي أدلى به ترومان في اجتماع صحفي عقده عقب اجتماع مجلس الأمن عندما قال: "إن الوصاية لم تُقترح كبديل لمشروع التقسيم، ولكن كمحاولة لسد الفراغ الذي سيعقب جلاء بريطانيا في الخامس عشر من أيار [مايو]".

أما كون مشروع الوصاية من شأنه أن يُوَجَّل تنفيذ التقسيم أو يبعد مؤقتاً خطر الاعتراف بالدولة الصهيونية فهذا لا يؤثر ولا يمكن أن يكون لمنفعة العرب، فنحن نقاوم مبدأ الدولة اليهودية سواء اعترف بها بعد الخامس عشر من أيار [مايو]، أو في الخامس والعشرين من أي شهر آخر.

وخرجها، فما هي إلا التقسيم "على جرتين"، كما قال محمود فوزي بك في مجلس الأمن. وبالواقع فإن الوصاية كانت نتيجة لأحداث وقعت بعيدة عن المسرح العربي، إذ إنها كانت في الأساس "تكتيكا" أميركياً لإخراج القضية الفلسطينية من منطقة النفوذ الروسي في مجلس الأمن، وإحالتها إلى مجلس الوصاية حيث لا نفوذ لروسيا، وكان هذا على إثر تحرّج الحالة في فنلندا وتشيكوسلوفاكيا وإيطاليا. نستخلص من كل هذا أن أميركا ما زالت مقتنعة في إمكانية التقسيم، وأن لا سبيل أمام العرب سوى مضاعفة الجهود العسكرية والسياسية والاقتصادية، وبالأخص وقبل كل شيء استهداف المصالح الأميركية بهجوم فعلي ومباشر.

"لسد الفراغ"، على حد تعبير المستر ترومان، وما الفراغ هذا إلا في مواطن الضعف اليهودي، ومن هنا نشأ إصرار ترومان عليها، إذ في حالة تحرّج الموقف اليهودي العسكري في فلسطين، سيشتد الضغط السياسي على رئيس الحزب الديمقراطي الأميركي. فالهدنة، إذن، تدبير للمحافظة على الوضع العسكري اليهودي الراهن ريثما تأتي الإمدادات من الخارج لتمكّن اليهود فقط ليس فقط من حماية كيانهم، بل ومن الهجوم أيضاً على كيان غيرهم.

التقسيم على جرتين..

وأخيراً لا يمكن التبجح بأن الوصاية قد أتت كثمار للجهود التي بذلها العرب في فلسطين

IV

البترول هو قنبلتنا الذرية

جريدة "الديار"، ١٣/١/١٩٤٨

فنحن معشر العرب ساذجون ما زلنا نعتقد أن في إمكان العاطفة أن تؤثر على مجرى السياسة أو تغييرها. ولكن الذي ننسأه هو أن الدول الغربية المتمدنة قد اعتادت سفك الدماء، ولم تعد تعتبر أن مقتل الأبرياء من نساء أو أطفال يضطرها إلى تغيير سياستها حتى ولو أدت أعمال الإرهابيين اليهود إلى مقتل، بل إلى إبادة نساء وأطفال فلسطين العرب عن بكرة أبيهم. فالمقياس عندهم أولاً وأخيراً هو مقياس المصلحة الخاصة، وما دامت مصلحتهم بخير فسياستهم لن تتغير. ومن السخف أن نعتقد أن مقتل المئات من العرب سيؤثر على أميركا أكثر من مقتل المئات من الهنود مثلاً، أو الأندونيسيين أو الصينيين.

لقد بنت الولايات المتحدة سياستها على افتراض أن الحرب في فلسطين لن تعرّض أية

على إثر الحوادث الإجرامية الدامية التي قام بها الإرهابيون اليهود في فلسطين منذ إعلان قرار التقسيم، اعتقد الكثيرون من العرب ومن بينهم كبار رجال السياسة بأن أميركا قد ابتدأت تشعر بخطئها، وأنها أخذت تفكر جدياً في تعديل سياستها. والحقيقة هي أن أميركا عندما أقرت التقسيم فعلت ذلك وهي عالمة كل العلم أن فلسطين ستغدو بحراً من دماء، وأن الدول العربية المجاورة ستمدها "بالمال والرجال والسلاح"، كما أنها كانت تعلم أن الصهيونيين بفلسطين سيقتربون جرائم بربرية ضد الأبرياء من النساء والأطفال.

ولربما يتساءل المرء كيف أقرت أميركا إذن التقسيم وتزعمت حركة فرضه على هيئة الأمم، ولها ما لها من مصالح حيوية في الشرق العربي. إن الجواب على هذا في غاية البساطة.

وأما مسألة الخطوط الجوية، فإنه لا يوجد اليوم أي مطار عربي كبير يكفي لهبوط الطائرات الأميركية التجارية الكبرى، ولكن العمل قائم على قدم وساق لإنشاء هذه المطارات لاستقبال الطائرات الأميركية.

على أنه حتى ولو أقفلت الحكومات العربية مطاراتها في وجه أميركا، فإن باستطاعة الطائرات الكبيرة أن تمر فوق البلدان العربية دون أن تتوقف، ودون أن تتكبد من جزاء ذلك أية خسارة مادية محسوسة.

فالمسألة الأساسية إذن هي البترول. إن هذه المسألة قد أصبحت حيوية من الدرجة الأولى لأميركا، فإن الآبار العربية تحتوي على ٧٥ بالمئة من بترول العالم باستثناء الآبار السوفياتية. هذا وقد قرر الخبراء عقد الاتفاقية، ولم نسمع للآن بأن إبرامها قد أُجِّلَ رسمياً بسبب فلسطين (هذا مع الاعتراف والتقدير للدور التاريخي الذي تقوم به سورية الآن).

ومما يدعو إلى الأسف أيضاً أنه في أثناء قيام هذه الدول بإبرام اتفاقيات البترول كانت تستقبل لجان التحقيق الإنجليزية والأميركية والدولية، وتمطرها وابلأ من التصاريح النارية والمتفجرات الخطابية، وكأن هذه اللجان عاجزة عن التمييز بين الأقوال والأفعال.

أما وهذه هي الحالة، فمن المستغرب أن ينتظر العرب من أميركا أن يكون موقفها غير ما كان عليه. وعلى أي أساس انتظر ساسة العرب غير هذا؟ هل انتظروا من أميركا أن تناصر الحق؟

إن ترومان كان ولا يزال يريد تجديد رئاسته، وكان ولا يزال مستعداً لأن يقوم بأي عمل في سبيل تحقيق مآربه الشخصية. فكيف بنا إذا كانت هذه المآرب لا تتعارض، بل على العكس تتماشى مع سياسة الدولة؟ فالمستتر ترومان إذن قد أصاب عصفورين بحجر واحد إذ جمع بين متناقضين كل التناقض: حصول أميركا على البترول من بلاد العرب من جهة، وطعنهم في الصميم من جهة أخرى بمساعدة اليهود على

مصلحة لها للخطر إذ اعتقدت أن مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط تقع خارج الحدود الفلسطينية.

فالمشكلة التي واجهت ترومان لم تكن مشكلة الحيلولة دون سفك الدماء في فلسطين، بل كانت مشكلة الجمع بين مؤازرة الصهيونيين له في الانتخابات وحماية الدول العربية لمصالحه في الشرق العربي. ونحن لا يسعنا إلا أن نعترف أن ترومان قد حاز على نجاح ديبلوماسي باهر في هذا المضمار.

إن سياسة أميركا الخارجية في الشرق العربي مرتكزة على ثلاثة أسس لا غير:

١ - إبعاد الشيوعية عن الشرق الأوسط.

٢ - تأمين البترول من الآبار العربية.

٣ - تأمين خطوطها الجوية.

أما فيما يتعلق بإبعاد الشيوعية فقد كان العرب في الماضي يتغنون بصدقة موسكو ويتوعدون بالانحياز إلى الشيوعية في حالة معارضة أميركا للعرب في فلسطين. وغني عن الذكر أن أميركا لم تأخذ بعين الاعتبار هذا التبعّي وهذا التهديد لأنه - حتى في الوقت الذي كنا نتوعد فيه أميركا - كانت الحكومات العربية تطارد الشيوعيين وتقفل مكاتهم وتعطل جرائدهم وتمنع اجتماعاتهم وتسجن زعماءهم. وحدث شيء من هذا أو كله في جميع الدول العربية.

ولم يكن هذا هو السبب الوحيد في عدم اعتبار أميركا لتهديدنا إياها بالشيوعية، فإنه من الواضح أن القوى الثلاث التي تتألف منها الدول العربية - الملكية والإقطاعية والدين - لا يمكن أن تجتمع على صعيد واحد مع الشيوعية. فكان تهديدنا مثيراً للهزة والسخرية لا غير من قبل الأميركيين.

أما وقد أيدت روسيا التقسيم وطالبت بفرضه بالقوة، فلقد أصبحت أميركا آمنة مطمئنة على أولى مصالحها؛ إذ لا يمكن للدول العربية الآن أن تساعد الشيوعية في التغلغل إلى الشرق الأوسط.

إقامة دولة لهم في فلسطين تؤمن الرئاسة لشخصه الكريم.

ولو سئل ترومان عن رأيه في مشكلة فلسطين اليوم لأجاب ولسان حاله يقول: "إنني أشعر بارتياح عظيم لما قمت به نحو فلسطين. فقد أرضيت اليهود وأمنت أصواتهم من جهة، ومن جهة أخرى أمنت مصالح أميركا الحيوية في الشرق بدليل أن مصالح البترول الأميركية لم

ولن تتعرض لأي اعتداء. وأنا أفهم أن يقف الساسة العرب ويظهروا شعورهم نحو إخوانهم في فلسطين، ولكنني أعلم جيداً أن هذا لا يتجاوز المجاملة، ولا يتناقض مع التأكيدات الرسمية المقطوعة لنا".
فانعم يا ترومان بهذا النوم الهنيء، وانعموا أيها الساسة المحترمون.

V

كتاب مفتوح إلى جلاله عبد العزيز

"الديار"، ١٩٤٨/٢/٦

أهمية قلعة الكرك التي استطاع ذلك الإفرنسي رينو دو شاتيون أن يشن هجماته الفاشلة على مكة المكرمة منها، ولقي من أجلها حتفه على أيدي صلاح الدين الأيوبي. إننا على يقين يا مولاي بأنك لن تقبل بوجود السيدة مايرسون الصهيونية في هذه المنطقة.
لقد أصبح من البديهي أن الوحش الصهيوني يستمد كل قواه المادية والمعنوية من الولايات الأميركية المتحدة، وأننا لن نؤثر على الصهيونية إلا إذا استطعنا أن نؤثر على سياسة الحكومة الأميركية، وأننا لن نؤثر على سياسة الحكومة الأميركية ما لم نهدد مصالحها الحيوية تهديداً مباشراً، وأن البترول العربي السعودي هو أهم مصالح أميركا وأكثرها حيوية في هذه الآونة. فمولاي يعلم أن أميركا ستعاني قريباً وقريباً جداً، نقصاً عظيماً بين إنتاجها واستهلاكها البترولي المحلي، وأن الحقيقة العلمية الثابتة هي أن أميركا لن تستطيع أن تدخل في المستقبل حرباً طويلة الأمد ما لم تؤمن الحصول على البترول السعودي.
لا مفر إذن من النتيجة المنطقية بأن التهديد الواقعي المباشر لمصالح أميركا البترولية هو الوسيلة الوحيدة لإقناعها بوجوب تغيير

مولاي: كنت منذ مدة قد رفعت إلى جلالتك كتاباً مفتوحاً ضمّنته ما يخالج صدر كل عربي مخلص فيما يختص بمصالح أميركا البترولية. فرأت الحكومة اللبنانية حينذاك أن فيه ما يعكر صفو العلاقات الطيبة التي بين لبنان والمملكة السعودية، ولكنني لعلمي أن ما رآته الحكومة اللبنانية كان خطأ، وليقيني أن الصداقة والجهاز بما في القلوب في أوقات المحن هما من أفضل الوسائل للوصول إلى الهدف المنشود، أرفع اليوم كتاباً مفتوحاً ثانياً إلى جلالتك متمشياً بذلك على سيرة الأقدمين الذين كانوا يخاطبون بلا تردد أو وجل خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيلقون منهم الأذن الصاغية والصدر الرحب.

مولاي

لقد أصبح أبسط عربي وأكثرهم سذاجة يعرف اليوم أن الصهيونية تشكل أكبر خطر واجهه العالم العربي منذ أن دحر الملك الظاهر بيبرس حشود التتر الجرارة، فلا داعي إذن إلى الإسهاب في بسط الأخطار التي تنجم عن الوحش الصهيوني، بل نكتفي بأن نذكر أن حدود الدولة اليهودية كما رسمتها الأمم المتحدة تمتد إلى العقبة وخليجها جنوباً؛ وأن هذه المنطقة تفوق

عبد العزيز آل سعود مثلاً، وألا تضحي حكومة العراق.

إن جميع هذه الحجج هامة وجوهرية، ولكن ليسمح لي جلالتم أن أجيب عليها واحدة واحدة لأبين أنها مع أهميتها، فإن بالإمكان التغلب عليها إذا أريد الوصول إلى الغاية المنشودة.

١ - نعم سيعقب تهديدكم للبترول الأميركي حالة توتر شديد بين حكومة جلالتمك والولايات المتحدة، ولكن هذه الحالة لن يطول أمدها، ولا يمكن أن تنتهي إلا بالصورة التي تلقى قبولاً عند جلالتمك، فإن أميركا عندما تشعر تمام الشعور أن جلالتمك يريد جدياً أن يجعلها تختار بين الصهيونية والبترول، لن تتردد لحظة واحدة في اختيار البترول.

ولن يفسر عملكم هذا كعمل عدائي موجّه ضد أميركا رأساً، فإنه لا يوجد إجمالاً بين العرب وأميركا أي شعور عدائي إلا ما ينتج عن سياسة أميركا الصهيونية، فإن جلالتمك لا يقول لأميركا اخرجني على كل حال، ولكن صحي سياستك لكي تكسبي صداقتي، أي أن عمل جلالتمك لن يضع أميركا تجاه أمرين لا ثالث لهما، إما الانسحاب من الجزيرة أو الحرب، إذ إن كل ما يطلب جلالتمك من أميركا هو أن تغير ناحية واحدة فقط من النواحي العديدة لسياستها الخارجية، وهي ناحية لا تمس مصالح أميركا، بل بالعكس تحسن موقفها الخارجي إذا ما تغيرت.

٢ - إن أميركا لا يمكنها الاستغناء عن بترولكم، إذ إنها بدونها لن تستطيع أن تطبق مشروع مارشال، كما أنها بدونها لن تستطيع أن تشارك في حرب في المستقبل. وإن الاتفاقية بينكم يا مولاي تمتد إلى سنة ٢٠٠٥، فأميركا إذن تنظر إلى عهد طويل من العلاقات المتبادلة بينكم. إن كل ما يمكن أن يحدث هو أن يتوقف عمل الشركة لبضعة شهور أو بضعة أسابيع. والخسائر المادية التي ستلحق بحكومتم نتيجة هذا التوقف لن تستحق الذكر بالنسبة إلى الانتصارات المعنوية التي ستحرزها حكومتكم

سياستها نحو فلسطين، إذ إن الدولة التي سمحت لها قيمها الروحية ألا تتردد لحظة واحدة في سبيل مصالحها الخاصة، بإلقاء أفضع سلاح عرفه التاريخ البشري على مئات الألوف من الأبرياء، لا يمكن أن يكون لها معرفة بالشفقة والرحمة، أو مقياس للحق والعدالة، وهي بالتالي دولة لا تتأثر إلا بمؤثرات المصلحة المادية الخاصة.

نحن لا نقصد من وراء كل هذا إحراجاً أو مشاغبة أو تهجماً، فنحن نقدر كل التقدير أن تهديد المصالح البترولية الأميركية من قبل جلالتمك بطرق مباشرة أو غير مباشرة هو عمل تحفّ به الصعوبات الجمة، وتنجم عنه المسؤوليات العظمى، إنما نقول إن هذه الصعوبات والمسؤوليات مع خطورتها فإنه بالإمكان التغلب عليها، وإنه بتهديدكم للبترول الأميركي تكونون قد أنقذتم فلسطين العربية، وجعلتم اسمكم العظيم خالداً على الدهر، وذلك بدون أن تعرّضوا مصالح بلادكم الخاصة إلى أي خطر فعلي محسوس.

يتراءى لي أن أهم الحجج ضد أي عمل عدائي نحو المصالح البترولية الأميركية هي:

١ - احتمال حدوث توتر سياسي شديد بين حكومة جلالتمك والولايات المتحدة.

٢ - احتمال قطع مورد عظيم للجزيرة العربية، وهي بلاد فقيرة بحكم الطبيعة لا تملك موارد زراعية أو صناعية كبيرة، وهي في أشد الحاجة لمثل هذا المورد الذي سيمكّنها من تنفيذ مشاريع الري والمواصلات والعمران، والذي بدونها لن تستطيع الجزيرة النهوض إلى مستوى اقتصادي وصحي راق.

٣ - إن جلالتمك قد قام بتعهدات شخصية ملكية إلى الحكومة الأميركية، ومن الصعب أن يرجع جلالتمك عن تعهدات قطعها بنفسه.

٤ - إن هنالك فئة تقول إنه إذا أصبح من الضروري أن يستعمل العرب سلاح التهديد بالبترول، فعليهم جميعاً وبلا استثناء أن يتحملوا المسؤولية، ولا يجوز أن تضحي حكومة

أن أميركا هي التي تحاول بثتى الوسائل فرض التقسيم حتى ولو بتهديب المتفجرات خلصة إلى اليهود. فالظروف تقضي بأن يكون الضغط عليها وعليها أولاً. ولا أقصد من هذا الدفاع عن بريطانيا، فإنني أعتبر بريطانيا المجرمة الرئيسية بخصوص فلسطين، ولكن أقل ما يقال عنها الآن أنها لا تشجع سياسة التقسيم، وأنه بقدر ما يضرنا الضغط على مصالحها البترولية ينفعنا الضغط على مصالح أميركا نفسها. إن هذا كله لا يعني أن مسؤولية حكومة جلالتمك هي مسؤولية سهلة، بل إن حكومتكم سوف تتخذ بذلك أجراً خطوة اتخذتها حكومة عربية إلى الآن، ولكن جلالتمك صاحب الشخصية الفذة والإرادة الفولاذية والقلب العامر بالإيمان والتقى وروح الجهاد والإخلاص هو أقوى رجل عربي اليوم على تحمّل هذه التبعات الجسام، وهو أليق شخصية عربية حالياً للقيام بمثل هذا العمل التاريخي الحاسم.

إن جلالتمك لا شك لن يستمع إلا لصوت العقل والمنطق، وسوف يهبّ لإجابة أصوات الاستغاثة المنبعثة من الضحايا الأبرياء في فلسطين، ولن ينتظر حتى يصل إلى أذانه دوي سقوط حبات الفسيفساء من قبة الصخرة وقبر سيدنا عيسى وقد اندثر عقدها من جزاء انفجار القنابل الأميركية. ■

من موقف مشرف كهذا. وإنني على يقين أن شعب الجزيرة الذي أعرب عن شعور عظيم نحو فلسطين مستعد للتضحية بمورد بضعة أسابيع لقاء إنقاذها.

٣ - إن جلالتمك قد تعهدتم شخصياً بحماية البترول الأميركي في الجزيرة عندما التقيتم بروزفلت بين ١٤ - ١٧ شباط [فبراير] سنة ١٩٤٥، ولكن جلالتمك أعطى هذه التعهدات على إثر الوعد الذي قطعه روزفلت لكم بأن أميركا لن تقوم بعمل عدائي نحو عرب "فلسطين"، ولكن روزفلت نفسه عاد فصّرّح في ١٥ آذار [مارس] سنة ١٩٤٥، أي بعد مضي شهر فقط على وعده لجلالتمك، بأن أميركا ترفض الكتاب الأبيض، وترحب بالهجرة غير المقيمة، وتحبذ إنشاء دولة يهودية في فلسطين. فكان أن نكثت أميركا بعهدتها لجلالتمك أولاً، ثم جاء خليفة روزفلت ناكثاً بالعهد ثانياً وثالثاً وعاشراً كما هو معلوم لدى الجميع.

٤ - إن القول بأن على الجميع تحمّل المسؤولية هو محاولة للتملص من المسؤولية ليس إلا، فالمسؤولية والواجب ليسا مسائل نسبية. إن على كل فئة أن تؤدي واجبها كاملاً غير ناقص، وبصرف النظر عما إذا كان غيرها يؤديه أو لا يؤديه. هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية الواقعية فإن جميع الدلائل تدل على

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الفكرة... والدولة صراع الحضور الفلسطيني في زمن الانتكاسات

(جزءان)

١٠٨٧ صفحة ٣٨ دولاراً